

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2004/G/36
26 March 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات

الأساسية في أي جزء من العالم

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى

مكتب الأمم المتحدة في جنيف، موجهة إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان

تقدم البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف، تحياتها إلى أمانة الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، وتشرف بإبلاغها بالمعلومات التالية بخصوص مسألة المعتقلين اللبنانيين التي ستبحث بموجب البند ٩ من جدول الأعمال.

نظراً للمبادرة المتوقعة من لبنان في الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، بتقديم مشروع قرار بشأن المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل، ماثلة للمبادرات الماضية المقدمة إلى اللجنة بموجب البند ٩ من جدول الأعمال، تود إسرائيل أن توضح ما يلي.

إن إسرائيل لا تحتجز أي معتقلين لبنانيين "كراهائن" كما يطلق عليهم أو "لأغراض المساومة". واللبنانيون المحتجزون في إسرائيل حالياً هم على النحو التالي:

سمير قنطار، إرهابي مشهور، وهو سجين يقضي مدة عقوبة مدى الحياة لخمس فترات متعاقبة، بالإضافة إلى السجن ٤٧ سنة ونصف عقب إدانته بواسطة محكمة المقاطعة الإسرائيلية في حيفا عام ١٩٨٠ بتهمة قتل ٣ إسرائيليين في هجوم إرهابي وقع في مدينة نهارية في ١٩٧٩. وكان ضحايا هذا الهجوم القاتل هم والد وابنته البالغة

من العمر أربع سنوات، ورجل شرطة في الخدمة حاول منع القتال. وفضلاً عن ذلك، أُدين قنطار عن جرائم تسلل وعضوية في منظمة غير قانونية، ومحاولة اختطاف والاختطاف بغرض التهريب وكذلك محاولة القتل.

حامد أبو عمرة، عضو في منظمة حزب الله الإرهابية، وقد أُلقي القبض عليه في أيار/مايو ٢٠٠٣ على ظهر باخرة كانت تقوم بتهريب أسلحة نارية وأسلحة أخرى من لبنان في طريقها إلى قطاع غزة. وحكم عليه بتهمة الاتجار في الأسلحة النارية بواسطة المحكمة العسكرية في غزة، وهو الآن قيد الحجز في انتظار المحاكمة. وعندما أُلقي القبض عليه، لم يقدم أبو عمرة أي وثائق رسمية تثبت جنسيته، ولكنه ادعى أنه مقيم لبناني. وليست لدى إسرائيل أي معلومات إضافية بخصوص الوضع الرسمي لجنسيته.

وثمة حالة ثالثة تتعلق بمواطن لبناني دخل إسرائيل بصورة طوعية في أوائل ٢٠٠٤، ويجري التعامل معه حالياً بواسطة السلطات الإسرائيلية، التي هي على اتصال أيضاً مع الوكالات الإنسانية الدولية ذات الصلة.

وفي ضوء الحقائق المذكورة أعلاه، فليس هناك أي أساس للجنة للدخول في مناقشات بشأن "معتقلين لبنانيين" في إسرائيل بموجب البند ٩.

وترجو البعثة الدائمة لإسرائيل أن تعمم هذه الوثيقة كوثيقة رسمية بموجب البند ٩ من جدول أعمال الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان.

- - - - -